بعد 20 عام من التجميد: تحرير النقابات المهنية من سيطرة الديكتاتورية (متلفز)

الاثنين 3 يناير 2011 12:01 م

03/01/2011

نافذة مصر / جولة الصحافة :

قضت، أمس، المحكمة الدستورية العليا، برئاسة المستشار فاروق سلطان، بعدم دستورية قانون «تنظيم النقابات المهنية» رقم **100** لسنة **1993** وتعديلاته المقررة بالقانون رقم **5** لسنة **1995**، لعدم عرض مشروع القانون الأول على مجلس الشورى، مما يمثل انحرافا فى استخدام السلطة ومخالفة صريحة للدستور.

فيما عقد عدد من النقابات إجتماعات مطولة لبحث الإستعداد للإنتخابات ، وقالت الأهرام الحكومية أن الحكم يعتبر بمثابة أعادة الحياة للنقابات .

ويعني الحكم (نهائي واجب تنفيذه) ، وقف سلطة الدولة على انتخابات النقابات المهنية التي عانت في العقدين الماضيين من هيمنة الحكومة عليها، وهي هيمنة وصلت إلى حد فرض الحراسة القضائية على نقابة المهندسين منذ **16** عاما.

وتعود فصول أزمة النقابات في مصر -التي يبلغ عددها حاليا **24** نقابة مهنية تضم حوالي ستة ملايين عضو- إلى العام **1990** حيث دخلت النقابات في أزمة مع الحكومة بعد مطالبتها بإصلاحات سياسية وتخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الوطني الحاكم.

وفي العام **1991** أثارت النقابات مشكلة البطالة المهنية إثر الغزو العراقي للكويت وعودة الكثير من المهنيين المصريين من العراق والكويت.

وردت الحكومة على النقابات بوضع قانون العمل النقابي رقم **100** لسنة **1993** مما أدى إلى تجميد النقابات وشل حركة العمل النقابي.

واشترط هذا القانون حضور **50%** من الأعضاء لإجراء الانتخابات في المرة الأولى، و**30%** في المرة الثانية، مما أدى إلى وضع العديد من النقابات المهنية تحت وطأة الحراسة القضائية، التي يعهد بموجبها بإدارة شؤون النقابة إلى حارس تعينه السلطة القضائية.

حكم تاريخي

وفي تعليقه على القرار، قال الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب ، الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح إن حكم المحكمة الدستورية "تاريخي"، لأن قانون النقابات المهنية" في مصر جمد النقابات، وأوقف نشاطها منذ إصداره وحتى الآن.

ووصف ذلك القانون بـ"المشين" و"المسيء للعمل النقابي"، مشيرا إلى أنه عرقل النقابات المهنية في السنوات الماضية، وبالتالي فهو قانون "غير دستوري"، لأنه لا يمكن تصور أن يتفرغ القضاء لإدارة المؤسسات المهنية.

وفي سؤال للجزيرة عن صحة الأهداف التي من أجلها سن القانون، وعلى رأسها محاربة المعارضة المصرية، ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين، قال أبو الفتوح، إن السلطة في مصر وعوض المواجهة النزيهة عبر صناديق الاقتراع، أصدرت مثل هذا القانون.

وأضاف أن نظام الحكم خائف من فوز مرشحي الإخوان وقوى المعارضة الأخرى الذين طوروا العمل النقابي و"نقلوه نقلة نوعية"، وكان الأولى تشجيعهم على جهودهم.

وقال إن هذا السلوك تنهجه "النظم الفاشلة التي خوفا من المواجهة تصدر قوانين معينة كقانون الطوارئ، أو تقوم باعتقالات وغير ذلك".

وأشار إلى أن السلطة "لا تريد أن يمارس الشعب أي عمل مدني أو سياسي، وكأن مصر أصبحت قطاع خاصا للمجموعة الحاكمة